دراسة مقارنة لمحاسبة الادوات المالية بين المعيار IFRS 9 والمعيار IAS 39، ومتطلبات التطبيق في الجزائر

A comparative study of the accounting of financial instruments between IFRS 9 and IAS 39, and the requirements for application in Algeria

* أمين بن سعيد[1]، نادية عبد الرحيم[2]، بوعلام صالحي[3]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، bensaid.amine@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، abderrahim.nadia@univ-alger3.dz

[3] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، bsalhi196@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/09 تاريخ القبول: 2021/09/29 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية الأدوات المالية ومعالجتها المحاسبية حسب كل من المعيارين الدوليين IFRS 9 وIAS 39 من جهة، والنظام المحاسبي المالي SCF من جهة أخرى. وقد حاولنا من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على المستجدات التي جاء بها المعيار IFRS 9 مقارنة بالمعيار القديم IAS 39 سواء فيما يتعلق بتصنيف الأدوات المالية، قياسها، إعادة تصنيفها وأيضا خسارة القيمة. وفي الأخير تعرضنا إلى المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق SCF، ومنها حاولنا تقديم بعض التوصيات لتحسين وتحديث هذه المعالجة المحاسبية في ضوء المستجدات التي جاء بها المعيار الجديد IFRS 9.

الكلمات المفتاحية: المعيار IAS 39 وIFRS 9، الأدوات المالية، النظام المحاسبي المالي، التصنيف، القياس، خسارة القيمة.

تصنيف JEL: M41, D53, G12

Abstract:

This paper is addressed to the financial instruments and their accounting treatment according to IFRS 9 and IAS 39 on the one hand, and the financial accounting system SCF from the other hand. We tried in this paper to shed the light on the updates brought by the new IFRS 9 as compared to the old standard IAS 39, in terms of classification, measurement, reclassification and impairment. Finally, we dealt with the accounting treatment of financial instruments in accordance with the SCF, and from there we tried to provide some recommendations to improve and update this accounting treatment in the light of the developments brought by the new standard IFRS 9.

Key words: IAS 39 and IFRS 9, Financial Instruments, Financial Accounting System, Classification, Measurement, Impairment.

Classification JEL: M41, D53, G12.

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة:

تمثل الأدوات المالية جزء كبيرا من نشاط وعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، وذلك لتعدد هذه الأدوات وتنوعها وازدياد التعامل بها وتداولها في الأسواق المالية، إضافة إلى التعقيدات الجمة التي تحيط بها والمشاكل الكبيرة التي تتعلق بها، وخاصة ما شهدته اقتصاديات الدول المتقدمة عامة والاقتصاد الأمريكي خاصة من انهيار لكبرى الشركات الذي أخفى فيما أخفى وراءه شبح التعامل بالأدوات المالية وعدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم توفر الشفافية اللازمة في هذه المعلومات لاعتبارها كأسس سليمة لاتخاذ القرارات. (الجعارات ، 2016، ص: 27) ونظرا لما للأدوات المالية من أهمية في الاقتصاد العالمي، فقد أولى (IASB)اهتماما خاصا بها، حيث أصدر أربعة معايير تتعلق مباشرة بالأدوات المالية، وهذه المعايير هي:

- الأدوات المالية العرض IAS 32: تعنى بتصنيفها بين التزامات وحقوق ملكية إضافة إلى عرض بعض الأدوات المركبة.
- الأدوات المالية الاعتراف والقياس IAS 39
- الأدوات المالية الإفصاح IFRS 7: والتي تراجع وتبسط متطلبات الإفصاح التي كانت سابقا في (IAS 32) كما أنه بإصدار المعيار (IFRS 7)المتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية تم إلغاء كافة البنود التي وردت في (IAS 32) والمتعلقة بالإفصاح، وهو بذلك قد خصص فقط أي المعيار (IAS 32) لعرض الأدوات المالية، وكذلك ألغى المعيار (IAS 30) المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة.
- الأدوات المالية IFRS 9، والذي صدر في نسخته النهائية في جويلية 2014 ودخل حيز التطبيق في الفاتح يناير2018 ليحل محل المعيار (IAS 39)، هذا الأخير الذي وجهت له انتقادات عديدة على إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة أين اعتبر العديد من الخبراء أن هذا المعيار هو سبب الأزمة.

كان للأزمة المالية العالمية الأثر الأكبر في تسليط الضوء على الحاجة الملحة لتعديل وتحسين المعايير المحاسبية للأدوات المالية، ونتيجة لذلك جاء مشروع استبدال المعيار (IAS 39) بالمعيار (IFRS 9) استجابة للحاجة لتحسين إعداد التقارير المالية للأدوات المالية وتبسيطها واستجابة لمطالب مستخدمو القوائم المالية والأطراف المهتمة الأخرى التي طالبت دوما بتطوير معيار جديد للإعداد التقارير المالية عن الأدوات المالية يكون بعيدا عن التعقيد ويعتمد أسسا موحدة للقياس والاعتراف (عرنوق ، 2014، ص: 563).

ومن أجل معالجة إشكالية هذه الورقة البحثية التي تتمحور حول **ماهي أهم المستجدات التي جاء بها المعيار الجديد (IFRS 9) مقارنة بالمعيار القديم (IAS 39)، وضرورة تحديث (SCF) مع هذه المستجدات؟** تم تناول المحاور التالية:

- المعيار القديم للأدوات المالية (IAS 39) الاعتراف والقياس؛
- المعيار الجديد للأدوات المالية (IFRS 9)؛
- المعالجة المحاسبية للأدوات المالية (SCF) وآفاق تطويرها وفقا للمستجدات التي جاء بها (IFRS 9).

المحور الأول: المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) الأدوات المالية – الاعتراف والقياس

يتناول المعيار (IAS 39) محاسبة الأصول المالية والالتزامات المالية، وبشكل أكثر تحديدا يشمل هذا المعيار متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية، تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية. (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2006، ص: 220)، سنتناول في هذا المحور تطور المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالأدوات المالية، بالإضافة إلى تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقا للمعيار (IAS 39).

1- تطور المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالأدوات المالية

في سنة 1988 بدأت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في العمل من أجل تطوير معايير محاسبي شامل عن الاعتراف، القياس والافصاح عن الأدوات المالية. تم إصدار المعيار الأول (IAS 32) الأدوات المالية: العرض والافصاح سنة 1995، ثم تبعه في مارس 1999 إصدار (IAS 39) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. إلا أنه عند تأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 2001 أخذ على عاتقه مشروع تطوير المعايير المحاسبية الدولية الموروثة عن اللجنة السابقة، وكنتيجة لذلك قام بإصدار النسخة المراجعة للمعيارين (IAS 32) و(IAS 39) في ديسمبر 2003. وبعد ذلك تم القيام بعدة تعديلات على هاذين المعيارين كان أكبرها هو إصدار المعيار (IFRS 7) الأدوات المالية: الإفصاح في أوت 2005، وقد تضمن هذا المعيار كل متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية، لذلك تم تغيير عنوان المعيار (IAS 32) إلى الأدوات المالية: العرض (Coopers, 2009, P.P 6017-6018).

بقي المعيار القديم محل تطبيق منذ مارس 1999 إلى جانفي2018، وخلال هذه المدة عرف عدة تعديلات. وفي 2008 تم القيام ببعض التوضيحات والتحسينات على المعيار كجزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس (IASB). ورغم ذلك اشتكى العديد من مستعملي القوائم المالية من المتطلبات المعقدة للمعيار، ما جعل المجلس حريصا على إيجاد حلول محاسبية للأدوات المالية تكون كفيلة بالحصول على نتائج معبرة دون تعقيدات مفرطة. وكخطوة أولى في هذا المسار، حدد مجلس (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) في إطار مذكرة تفاهم ثلاث مشاريع طويلة الأجل تتعلق بالأدوات المالية وهي إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية، الفصل بين الالتزامات وحقوق الملكية، تغيير المعيار (IAS 39) وإصدار معيار جديد يكون أبسط وأقل تعقيدا. (Coopers, 2009, P.P 6018-6019)

2- تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقا المعيار المحاسبي الدولي (IAS39)

يحدد المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) الأدوات المالية مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالموجودات المالية والمطلوبات المالية وقياسها والإفصاح عنها، حيث بداء العمل به ابتداء من 2001 الى غاية احلاله بالمعيار الدولي للتقرير المالي للأدوات المالية (IFRS 9).

2-1-التصنيف:

وفقا لهذا المعيار فإن نية المؤسسة وهدفها من حيازة الأداة المالية هي التي تحدد كيفية تصنيفها، وقد صنف هذا المعيار الأدوات المالية إلى الأصناف الثلاثة التالية:

أ-الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: هي الاستثمارات التي تحتفظ بها المؤسسة لفترة غير محددة، فهي ليست محتفظ بها لغرض المتاجرة أو إلى غاية استحقاقها؛

ب-الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة:مثل الأسهم والسندات التي تصدرها مؤسسة أخرى، تقتنيها المؤسسة بغرض تحقيق الأرباح في المدى القصير، بحيث يتم بيعها عند ارتفاع أسعارها في السوق؛

ج–الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها: وهي الاستثمارات التي تتوفر المؤسسة عند حيازتها على النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى حلول تاريخ استحقاقها، وتتمثل هذه الاستثمارات أساسا في السندات، القروض الذمم المدينة.

2–2–القياس:

قياس الأدوات المالية هي المرحلة التي تلي مرحلة الاعتراف بها، ويقصد به تحديد قيمة الأدوات المالية التي ستظهر بها في القوائم المالية، وتختلف عملية القياس حسب حالة القياس والفئة التي تصنف ضمنها الأداة المالية، يميز المعيار بين القياس الأولي والقياس اللاحق للأصول والالتزامات المالية:

أ–القياس الأولي للأداة المالية: تقاس الأداة المالية عند شرائها بتكلفة الشراء مضافا إليها المصاريف المرتبطة مباشرة باقتناء الأداة المالية، وعند البيع تقاس الأداة المالية بسعر البيع مطروحا منه العمولات ومصاريف البيع المباشرة. ويمثل الفرق بين صافي سعر البيع وتكلفة الشراء مكسب أو خسارة بيع الاستثمارات؛

ب–القياس اللاحق للأداة المالية: يتحدد القياس اللاحق للأداة المالية حسب فئات تصنيفها، وذلك كما يلخصه الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: القياس اللاحق للأدوات المالية حسب متطلبات (IAS 39)

فئة تصنيف الأداة المالية	القياس اللاحق
الأصول المالية المتاحة للبيع (AFS)	القيمة العادلة مع الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن تغير القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. ما عدا الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، خسارة انخفاض القيمة، خسائر وأرباح تغير أسعار الصرف لـ(AFS) المقيمة بالعملة الأجنبية، تدوير الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للأصل المالي المسجلة في حساب الدخل الشامل الآخر وذلك عند بيع (AFS). تسجل جميع هذه الاستثناءات في حساب النتائج.
الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة (HFT)	القيمة العادلة مع الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن تغير القيمة العادلة في حساب النتائج.
الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها (HTM) بما فيها القروض والذمم المدينة	التكلفة المهتلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

المصدر: من إعداد الباحثين.

المحور الثاني: المعيار الدولي للتقرير المالي للأدوات المالية (IFRS 9)

يسري المعيار الدولي للتقرير المالي للأدوات المالية (IFRS 9) بشكل عام ابتداء من 1 يناير 2018، وفي أواخر عام 2016 وافق مجلس معايير المحاسبة الدولية على امكانية تاجيل التطبيق الى غاية سنة 2021 للمؤسسات التي تعمل في مجال التامين او تكون أنشطتها السائدة هي التأمين.

1-عرض خلفية عامة عن المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) والأسباب التي أدت إلى ضرورة إصداره

هناك توسع دولي سريع في استعمال الأدوات المالية، وتتنوع (تختلف) هذه الأدوات من الأدوات التقليدية والواضحة (مثل السندات) إلى أنواع أخرى مختلفة مثل المشتقات المالية. ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى ضرورة إعداد وإصدار معيار محاسبي دولي جديد حول الأدوات المالية فيما يلي: (BPP Learning Media, 2017, P. 176)

- العمل على تجاوز الانتقادات الموجهة للمعيار السابق (IAS 39) والصعوبات التي صاحبت تطبيقه، وذلك في أعقاب تداعيات الأزمة العالمية (محمد & حامد، 2017 ، ص 1)؛

- النمو الكبير والمعتبر للأدوات المالية خلال السنوات القلية الماضية الذي فاق وتجاوز تطور التوجيهات والمعالجة المحاسبية المخصصة لهذه الأدوات (تطور محاسبة هذه الأدوات)؛

- كان موضوع الأدوات المالية محل اهتمام وقلق دوليين، حيث شارك فيه معدو المعايير الوطنية إضافة إلى مجلس (IASB).

يغطي هذا المعيار الجديد كل من الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالأدوات المالية، قياس الأدوات المالية، خسارة القيمة، محاسبة التحوط عدا محاسبة التحوط الكلية التي هي محل مشروع منفصل لمجلس (IASB). وقد حاز موضوع الأدوات المالية من حيث الاعتراف بها وقياسها على جهود كبيرة من مجلس(IASB)، وتتضح هذه الجهود فيما يلي: (الجعارات، 2016، ص 139)

- الأهمية البالغة لموضوع المعيار وتشعبه، حيث كان المعيار السابق (IAS 39) من أكبر المعايير الدولية وأكثرها عرضة للتعديل، حيث أنه عدل عدة مرات منذ صدوره عام 1998؛

- إن المعيار السابق (IAS 39) الذي يعتبر أصل المعيار (IFRS 9) كان قد أحدث ثورة في القياس المحاسبي من خلال تبنيه للقيمة العادلة، حيث يتم قياس نوعين من الاستثمارات بالقيمة العادلة وهي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة(FVPL)، وتضمن نوعين من الاستثمارات وهما الاستثمارات المقتناة للمتاجرة والاستثمارات المشخصة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة؛ حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لمثل هذه الاستثمارات في قائمة الأرباح والخسائر (حساب النتائج). أما النوع الثاني من الاستثمارات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة هي الاستثمارات المتاحة للبيع والتي تم إعادة تسميتها بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (FVOCI)، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لمثل هذه الاستثمارات في بنود الدخل الشامل الآخر؛

- إن المعيار (IAS 39) والمعيار (IFRS 7) كانا محور اهتمام الدول المطبقة للمعايير الدولية للإعداد التقارير المالية إذ أن الأزمة المالية العالمية (2008-2007)، حيث برز الضغط الشديد على مجلس (IASB) لتعديل المعيارين المذكورين بخصوص إجازة عمليات إعادة تصنيف الأدوات لمالية من فئة إلى أخرى، عملا بما هو عليه الحال في المعايير المحاسبية الأمريكية (US GAAP)، وبلغت قمة لهجة

التهديد من قبل دول الاتحاد الأوروبي لمجلس (IASB) بأن يتم إصدار نسخة أوروبية من المعيار (IAS 39) في حالة عدم استجابة مجلس (IASB) لتعديل المعيار، الأمر الذي حدا بالمجلس للاستجابة لهذه لضغوطات وتعديل المعيار (IAS 39) وتطبيق التعديل بأثر رجعي.

2-القياس، الاعتراف، التصنيف وإعادة التصنيف:

يحل المعيار الدولي للتقرير المالي للأدوات المالية (IFRS 9) محل المعيار المحاسبي الدولي 39 ، الأدوات المالية – الاعتراف والقياس. من المفترض الرد على الانتقادات التي مفادها أن معيار المحاسبة الدولي 39 معقد للغاية وغير متوافق معه الطريقة التي تدير بها الكيانات أعمالها ومخاطرها، طور مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على ثلاث مراحل ، ويتعامل بشكل منفصل مع تصنيف وقياس الأصول المالية والانخفاض في القيمة والتحوط.

2-1-القياس عند الاعتراف الأولي:

ما عدا استثناء واحد مقارنة بالمعيار القديم، قام المعيار الجديد باستعمال نفس متطلبات قياس الأصول المالية والالتزامات حسب القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي (يتم تعديلها في بعض الأحيان بتكاليف العملية). ويتعلق هذا الاستثناء بالحسابات المدينة (الذمم التجارية المدينة) التي لا تحتوي على عنصر تمويلي مهم كما يعرفها (IFRS 15) الايرادات من العقود مع العملاء، وهي التي يتم قياسها بسعر العملية (مثل سعر الفاتورة ما عدا المبالغ المحصلة لطرف ثالث مثل الضرائب على المبيعات). وكقاعدة عملية يمكن للمؤسسات أن تفترض أن الذمم التجارية المدينة لا تحتوي على عنصر تمويلي مهم إذا كانت المدة المتوقعة أقل من سنة. ويتم قياس كافة الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، وذلك كما يلي: (الجعارات، 2016، ص 139)

- بالقيمة العادلة فقط للأصول والالتزامات المالية المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة(FVPL)؛
- بالقيمة العادلة مضافا إليها أو مطروحا منها تكاليف العملية للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم تصنيفها ضمن فئة (FVPL).

ويجب أن يتم التصنيف عن الاعتراف الأولي وفي الوقت الذي تصبح فيه المؤسسة جزء من الشروط التعاقدية المرتبطة بالأداة المالية.

2-2-تصنيف الأدوات المالية حسب متطلبات (IFRS 9):

يتم تصنيف الأصول المالية التي تدخل في نطاق المعيار (IFRS 9) ضمن فئتين، وبذلك تم الابقاء على نموذجي قياس بالقيمة العادلة والتكلفة المهتلكة (المطفأة)، وهاتان الفئتان هما الأصول المالية بالقيمة العادلة (سواء كانت من خلال الربح أو الخسارة (FVPL) أو كانت من خلال بنود الدخل الشامل الآخر(FVOCI))، والأصول المالية بالتكلفة المطفأة. (الجعارات، 2016، ص 143)

وبذلك نلاحظ أن المعيار (IFRS 9) ركز على كيفية القياس كأساس للتصنيف، وليس النية من وراء اقتناء الاستثمارات لتصنيفها عند الاعتراف الأولي بها كما كان عليه في ظل المعيار السابق (IAS39). فالفئات الأربع التي تضمنها المعيار السابق (IAS39)تقع ضمن فئتي القياس المذكورتين، حيث كان يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVPL) والأصول المالية المتاحة للبيع (AFS) بالقيمة العادلة، أما الأصول المالية المقتناة لحين الاستحقاق (HTM) والقروض والحسابات المدينة فقد كان يتم قياسها بالتكلفة المهتلكة.

كما أن المعيار (IFRS 9) نقل متطلبات الاعتراف والتوقف عن الاعتراف التي تضمنها المعيار السابق (IAS39) إلى المعيار الجديد (IFRS 9).

يتوقف هذا التصنيف على نموذج أعمال المؤسسة في إدارة الأصول المالية (اختبار نموذج الأعمال) ، وأيضا الخصائص التعاقدية للتدفقات النقدية المتولدة (الناتجة) عن الأصول المالية (اختبار خصائص التدفقات النقدية).

ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: ملخص تصنيف الأدوات المالية حسب المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)

البيان	المعيار الجديد (IFRS 9)	
	خيار (FVPL)	خيار (FVOCI)
استثمارات الأسهم:		
-التصنيف:	(FVPL) خيار لا رجعة فيه	(FVOCI) خيار لا رجعة فيه
-تغيرات القيمة العادلة تسجل في:	حساب النتائج	احتياطي القيمة العادلةالدخل الشامل الآخر
-ربح أو خسارة بيع الاستثمارات:	حساب النتائج	الدخل الشامل الآخر (لا يتم تدويرها الى حساب النتائج)
-توزيعات الأرباح:	حساب النتائج	حساب النتائج
-خسارة القيمة:	لا توجد	لا توجد
القروض والحسابات المدينة:		
-القروض:	التكلفة المهتلكة (بعد الاختبار)	/
-اختبار خسارة القيمة:	نعم تخضع له	/

المصدر:من إعداد الباحثين.

2-3-تصنيف وقياس الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي:

بشكل عام فإنه بموجب المعيار القديم، كانت كيفية تصنيف الأصول المالية هي التي تحدد أساس قياسها، أما بموجب المعيار الجديد فإن العكس صحيح، أي أن الأساس الذي يتم به قياس الأصول المالية هو الذي يحدد طريقة تصنيفها.جاء المعيار الجديد بنموذج واحد مع استثناءات قليلة. حيث أنه يقوم على مبدأ تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة، مع تسجيل تغيرات القيمة العادلة عند ظهورها في حساب النتائج (FVPL). إلا إذا توفرت معايير محددة لتصنيف وقياس هذه الأصول إما بالتكلفة المهتلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)، يتضمن المعيار (IFRS 9) مجموعات القياس التالية التي تصنف ضمنها الأصول المالية:

- أدوات الدين حسب التكلفة المهتلكة.
- أدوات الدين حسب (FVOCI) مع تدوير الأرباح والخسائر المتراكمة إلى حساب النتائج عند إلغاء الاعتراف بهذه الأدوات.
- أدوات الدين، المشتقات المالية، استثمارات الأسهم حسب (FVPL).
- استثمارات الأسهم المصنفة حسب (FVOCI) مع بقاء الأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر (بدون تدوير إلى حساب النتائج). ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: نموذج (IFRS 9) لتصنيف وقياس الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي

البيان	طريقة التصنيف والقياس
1.القروض والذمم المدينة: إذا كان الهدف من نموذج أعمال المؤسسة لحيازة هذه الأصول هو: -تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية - تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول. -القروض والذمم المدينة الأخرى:	التكلفة المهتلكة (FVOCI) (FVPL)
2. الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد والأدوات الحاملة لخيار البيع مثل الاستثمار في الصناديق.	(FVPL)
3. استثمارات الأسهم: -إذا اختارت المؤسسة بشكل غير رجعي عند الاعتراف الأولي بتسجيل توزيعات الأسهم فقط في حساب النتائج، مع عدم إعادة تدوير التغيرات في القيمة العادلة المتراكمة في حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر. - استثمارات الأسهم الأخرى:	(FVOCI) (FVPL)
4. المشتقات المالية القائمة بذاتها مثل (خيارات الشراء، عقود تبادل الفائدة)بقيمة عادلة إيجابية عند تاريخ الميزانية:	(FVPL)

Source: IFRS 9, financial instruments, understanding the basics, P.6, available on: www.pwc.com/ifrs9.

2-4-أهم الفروقات بين المعيارين (IFRS 9) و (IAS 39):

يمكن تلخيص أهم الفروقات بين المعيارين (IFRS 9) و (IAS 39)فيما يخص التصنيف، الاعتراف، القياس وخسارة القيمة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: جدول مقارنة فئات التصنيف والقياس بين المعيارين(IFRS 9) و(IAS 39)

IFRS 9	IAS 39	
نماذج التصنيف والقياس	التصنيف	نموذج القياس
التكلفة المهتلكة	القروض والذمم المدينة	التكلفة المهتلكة
القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL)	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL)	(FVPL)
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)	الاستثمارات المتاحة للبيع (AFS)	(FVOCI)
/	الاستثمارات المحتفظ بها إلى تاريخ استحقاقها (HTM)	التكلفة المهتلكة

Source: IFRS 9, financial instruments, understanding the basics, P.10, available on: www.pwc.com/ifrs9.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن نموذج المعيار الجديد (IFRS 9) فيما يخص التصنيف والقياس بسيط مقارنة مع نموذج المعيار السابق(IAS 39)، ولكن بمقابل زيادة خطر تقلبات حساب النتائج. كما أن القياس المفترض بموجب المعيار (IAS 39) للأصول غير الموجهة للمتاجرة(AFS) هو (FVOCI)، في حين أن هذا القياس بالنسبة للمعيار الجديد (IFRS9)هو (FVPL)، هذا الأساس قد يكون له نتائج عكسية للمؤسسات التي لها أصول مالية موجهة للبيع أو التي تمتلك محفظة أسهم. (www.pwc.com/ifrs9)

2-5-إعادة تصنيف (تبويب)الأدوات المالية:

أشتمل المعيار (IAS 39) على أحكام معقدة تحكم متى يمكن ومتى لا يمكن إعادة تصنيف الأدوات المالية من فئة تصنيف وقياس معينة إلى فئة أخرى.يستبدل المعيار الجديد (IFRS 9) هذه المتطلبات بمتطلبين عامين هما:

- في الحالات النادرة التي تغير فيها المؤسسة نموذج أعمالها لإدارة أصولها المالية، يجب عليها إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة بهذا التغيير وفقا لمعايير التصنيف والقياس التي سبق التعرف عليها.
- لا يمكن للمؤسسة إعادة تصنيف الالتزامات المالية.

وبشكل عام تتم بموجب (IFRS 9) المحاسبة عن إعادة التصنيف الأصول المالية بأثر غير رجعي، بمعنى أنها لا تؤدي إلى إعادة تقييم (تعديل) الأرباح والخسائر وإيرادات الفوائد التي تم الاعتراف بها سابقا.

أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستهلكة فلا يجوز إعادة تصنيفها إلى أي بند أخر إلا في أي من الحالات التالية:

-تدهور القيمة الائتمانية للدين.

-لن ينتج عن إعادة التبويب أو البيع تغييرات جوهرية في التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالأصل المالي.

أما بالنسبة للأصول المالية التي قامت الادارة بتخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فإنه لا يجوز إعادة تصنيفها في كافة الأحوال.

في كافة الأحوال لا يجوز إعادة تصنيف الأصول المالية إلا عند قيام المؤسسة بتغيير نموذج الأعمال وهذا يحدث في حالات نادرة فقط.

3-خسارة (تدهور) القيمة حسب متطلبات (IFRS9):

تعتبر المعالجة المحاسبية لخسارة القيمة هي ثاني أكبر تغيير جاء به المعيار الجديد (IFRS9). فبالنسبة لاستثمارات الأسهم، قام المعيار الجديد من جهة بإلغاء متطلبات تقييم خسارة القيمة لاستثمارات الأسهم، وذلك لكونها تقاس فقط إما بـ(FVPL) أو (FVOCI) بدون إعادة تدوير تغيرات القيمة العادلة إلى حساب النتائج.ومن جهة أخرى، وبالنسبة للقروض والذمم المدينة بما فيها الذمم المدينة قصيرة الأجل، فقد جاء المعيار الجديد بنهج جديد فيما يخص خسارة القيمة وهو نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويركز هذا النموذج على خطر تعثر القرض عوضا عن ما إذا كانت المؤسسة قد تكبدت الخسارة. (www.pwc.com/ifrs9)

بمعنى أن المعيار الجديد قام بإلغاء متطلبات تقييم خسارة القيمة لاستثمارات الأسهم، وبالمقابل وضع نهجا جديد خسارة القيمة للقروض والذمم المدينة وهو نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة.

تقوم المؤسسة بموجب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بحساب مخصص خسائر الائتمان أخذا بالاعتبار سيناريوهات التعثر المحتمل الذي قد تواجهه في تحصيل التدفقات النقدية في فترات مستقبلية محددة مضروبا في احتمال حدوث كل سيناريو، وبالتالي يكون المخصص هو المجموع المرجح لهذه الاحتمالات. (www.pwc.com/ifrs9) ولكون كل قرض وذمم مدينة تحمل معها بعض المخاطر الخاصة بها، فإن كل أصل من هذه الأصول لديه خسارته الائتمانية المتوقعة الخاصة به منذ لحظة نشأته أو حيازته.

يقدم المعيار الجديد ثلاث صيغ ممكنة لقياس والاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة:

1-الصيغة الائتمانية المعدلة التي تطبق على القروض التي انخفضت قيمتها عند الاعتراف الأولي بها (مثل القروض المكتسبة لخصم كبير بسبب مخاطر الائتمان الخاصة بها).

2-الصيغة المبسطة المطبقة على بعض الذمم المدينة (IFRS 15)، الأصول التعاقدية أو الاختيارية لهذه الأصول وعقود التأجير.

3-الصيغة العامة المطبقة على جميع القروض والذمم المدينة التي لا تطبق عليها الصيغتين السابقتين.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس (IASB) يفضل تطبيق الصيغتين العامة والمبسطة في جميع الحالات، فهما يمثلان تقريبا المفهوم الجديد لخسارة القيمة، ولكنه تقرر تطبيقه فقط على الأصول المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف الأولي بسبب مخاوف العملة وغيرها.

الجدول رقم 05: المقارنة بين متطلبات خسارة القيمة حسب كل من المعيارين(IFRS 9) و(IAS 39)

البيان	IFRS 9 -أصول التكلفة المهتلكة و(FVOCI)	(IAS 39)	
		التكلفة المهتلكة	(FVOCI)
طريقة الاعتراف	مخصص خسارة.	إما بتخفيض مباشر للأصل أو مخصص خسارة.	تراجع في القيمة العادلة يسجل في الدخل الشامل الآخر ويحول إلى حساب النتائج.
أساس الاعتراف	الخسارة الائتمانية المتوقعة.	دليل موضوعي على انخفاض القيمة	دليل موضوعي على انخفاض القيمة
أساس القياس	12 شهر أو مدى الحياة حسبما هو مطبق.	الفرق بين القيمة الدفترية لأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.	الفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحلية مطروحا منه أي انخفاض في القيمة تم الاعتراف به سابقا.
القيود على الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة في حساب النتائج	لا شيء.	العكس ممكن أن يكون مرتبطا بشكل موضوعي بحدث يحدث بعد انخفاض القيمة مع مراعاة الحد.	العكس ممكن أن يكون مرتبطا بشكل موضوعي بحدث يحدث بعد انخفاض القيمة (ينطبق فقط على أدوات الدين).

المصدر: من إعداد الباحثين.

4-الانتقال إلى تطبيق المعيار الجديد، المنهجية، الآثار المترتبة، الصعوبات والحلول:

إن المعيار الجديد للأدوات المالية (IFRS 9)الذي دخل حيز التطبيق في يناير2018 سيؤثر بشكل كبير على التقارير المالية للمؤسسات المالية إضافة غلى المؤسسات الأخرى خصوصا تلك التي عليها قروض طويلة الأجل استثمارات الأسهم والأصول المالية الأخرى، وقد تؤثر حتى على تلك التي تملك فقط الذمم المدينة قصيرة الأجل (www.pwc.com/ifrs9).

4-1-الآثار المترتبة عن تطبيق المعيار الجديد (IFRS 9) نجد ما يلي:

أ-الآثار المترتبة عن خيار (FVPL): سيكون له تأثير على مستوى الدخل وذلك بحسب أداء محفظة الأسهم، لأن تغيرات القيمة السوقية تسجل في حساب النتائج.

ب-الآثار المترتبة عن خيار (FVOCI): الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع الاستثمارات المالية ستبقى في احتياطي القيمة السوقية (أحد بنود حقوق الملكية) ولن ترحل إلى حساب النتائج.

كما أن هذا الخيار يتطلب عكس (قلب) رصيد الاحتياطي الحالي للقيمة السوقية ضمن حساب الأرباح المحتجزة وذلك في 01 يناير 2018 أي مع بداية تطبيق المعيار الجديد. كما أن خسائر القيمة السابقة أيضا يجب عكسها.

وفي كلا الخيارين السابقين (FVPL) و(FVOCI) فإن اختبار خسارة القيمة غير مطلوب، كما أن كلا الخيارين يعتبران خيارين نهائيين ولا رجعة فيهما.

-القروض والحسابات المدينة يجب أن تخضع لاختبار (SPPI)، وتصنيفها سيتوقف على نتائج هذه الاختبارات واختبار نموذج الأعمال، والاحتمالات الممكنة للتصنيف هي (التكلفة المهتلكة، (FVPL) و(FVOCI).كما يخضع هذا النوع من الأدوات المالية إلى اختبار خسارة القيمة.

-مزيد من التقلب في حساب النتائج وذلك بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة الأدلة، حيث تسجل التغيرات في القيمة العادلة عند ظهورها في حساب النتائج.

-الخسائر الائتمانية المتوقعة: على المؤسسات أن تعمل من بداية تطبيق المعيار الجديد على حساب خسائر الائتمان المستقبلية بالنسبة للقروض الممنوحة حتى لو كان من المرجح جدا استرجاعها كلية.

-متطلبات الافصاح الجديدة: ما قد يتطلب وجود أنظمة وعمليات جديدة لجمع البيانات المطلوبة. مع المتطلبات الجديدة لمحاسبة التحوط.

4-2-تأثير فئات التصنيف والقياس على القوائم المالية:يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: تأثير فئات التصنيف والقياس على القوائم المالية

فئة التصنيف والقياس	التأثير على القوائم المالية
التكلفة المهتلكة	-يقاس الأصل المالي بالمبلغ المعترف به عند الاعتراف الأولي مطروحا منه المبالغ المدفوعة، يضاف إليه أو يطرح منه الاهتلاك المتراكم لأي فرق بين هذا المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، وأي خصص خسائر. -إيرادات الفوائد يتم حسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم إدراجها بها في حساب النتائج. -التغيرات في القيمة العادلة تدرج في حساب النتائج عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو إعادة تصنيفه.
(FVOCI)	-يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة. **-القروض والذمم المدينة:** يتم إدراج إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر انخفاض القيمة وجزء من أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في حساب النتائج، على نفس الأساس كما في الأصول المقاسة بالتكلفة المهتلكة. التغيرات في القيمة العادلة تسجل في البداية في حساب الدخل الشامل الآخر (OCI). عندما يتم الغاء الاعتراف بالأصل ويعاد تصنيفه، فإن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها سابقا في (OCI)سيعاد تصنيفها في حساب النتائج، على أساس ينتج عنه دائما أن يكون الأصل المقاس بـ (FVOCI) نفس التأثير على الربح والخسارة إذا كان مقاسا بالتكلفة المهتلكة. **-الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية:**يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في حساب النتاج (ما لم تمثل بوضوح استردادالجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم إدراجها في (OCI)). -يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة في حساب الدخل الشامل الآخر، ولا يتم أبدا إعادة تدويرها إلى حساب النتائج، حتى لو تم بيع الأصل أو انخفضت قيمته.
(FVPL)	-يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة. -يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة عند نشوئها في حساب النتائج.

المصدر: من إعداد الباحثين.

إن محاسبة كل فئة من الفئات أعلاه هي نفسها وفقا للمعيار القديم، عدا كون بموجب المعيار القديم كانت التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار في أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر تؤثر على حساب النتائج عندما يتم الاعتراف بالأصل أو عندما تكون هناك خسارة في قيمته.

أما القروض والذمم المدينة المقاسة بالقيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر فيمكن أن تؤثر على حساب النتائج بشكل مختلف عن تلك المقاسة بالتكلفة المهتلكة.

المحور الثالث: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق(SCF) وآفاق تطويرها وفقا للمستجدات التي جاء بها (IFRS 9)

استوحى النظام المحاسبي المالي (SCF) طريقة تقييمه للأدوات المالية من المرجع المحاسبي الدولي، وهذا بدوره يطرح إشكال مهم يتعلق بمدى قدرة المحيط الاقتصادي الجزائري على تحقيق محاسبة للأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة. (بوسبعين، 2017، ص: 1) وفيما يخص الأدوات المالية ومحاسبتها، فقد تضمن القانون (11-07) المتعلق بـ(SCF) نفس ما جاءت به المعايير (32 و39 و7) من حيث الاعتراف، القياس والافصاح، إلا أنه ترك المجال للشركات المتعاملة بهذه الأدوات حرية التقييم باستعمال القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية، كما يختلف تصنيف الأدوات المالية في(SCF)عن ما جاءت به المعايير، بحيث لم يتم العمل بالتعديلات التي صاحبت كل من المعيارين (32 و39)، ما يحول دون تمكين مستعملي المعلومة المحاسبية والمالية في المحيط الاقتصادي الجزائري من تحقيق مبدأ الصورة الصادقة الذي تنادي به المعايير المحاسبية الدولية. (بوسبعين، 2017، ص: 2)

1-تصنيف النظام المحاسبي المالي(SCF) للأدوات المالية:

تكمن أهمية تصنيف الأصول المالية في كون أن هذا التصنيف هو المحدد للمعالجة المحاسبية لهذا الأصل من حيث منهجية التقييم والطرق المحاسبية المختلفة المتبعة، وما يحدد التصنيف هو منفعة الأصل والنية من حيازته. (بن ربيع، 2013، ص 90)

يقترح (SCF) تصنيفا مختلفا للأدوات المالية مقارنة مع تصنيف المعايير المحاسبية الدولية إلا أن التقييم والمعالجة المحاسبية تبقى مستوحاة من المرجع المحاسبي الدولي. (www.cnc.dz)

يمكن القول أنه حسب (SCF) هناك تصنيفين للأدوات المالية، تصنيف الميزانية وتصنيف مدونة الحسابات، وذلك كما يلي:

1-1-تصنيف النظام المحاسبي المالي للأدوات المالية حسب الميزانية: يصنف (SCF) الأصول (التثبيتات) المالية حسب الميزانية إلى أصول مالية غير جارية وأصول مالية جارية.

أ-الأصول المالية غير الجارية (المثبتة): تشمل الأسهم والسندات والحقوق التي يكون للمؤسسة القدرة والرغبة على الاحتفاظ بها لفترة طويلة أو لتاريخ استحقاقها في حالة السندات، وتسجل مثل هذه الأصول المالية غير الجارية في أحد الحسابين 26 المساهمات والحقوق الملحقة بها، والحساب 27 التثبيتات المالية الأخرى.

حيث تكون الأصول المالية المملوكة لأي مؤسسة من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغيير لوجهتها في إحدى الفئات الأربعة التالية: (النظام المحاسبي المالي، الجزائر، 2009، ص 59)

1-سندات المساهمة والحقوق الملحقة بها، والتي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة أنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على الشركة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها، المشاركة في الفروع، المؤسسات المشاركة لها، أو المؤسسات المشتركة.

2-السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل مردودية مرضية لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات المصدرة لهذه السندات.

3-السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأسمال أو توظيفات ذات أمد طويل والتي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو تنوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليها ذلك.

4-القروض والحقوق التي أصدرتها لمؤسسة والتي لا تنوي أو لا يسعها القيام ببيعها في الأجل القصير، وتشمل الحسابات الدائنة لدى الزبائن وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من 12 شهرا أو القروض التي تزيد على 12 شهرا أو المقدمة لأطراف أخرى.

هذه الفئات الأربعة من الأصول المالية تشكل تثبيتات مالية تظهر على أنها أصول مالية غير جارية. وأشار النظام المحاسبي المالية أنه يمكن لبعض المؤسسات مثل تلك التي تعمل في القطاع المالي أو في قطاع التأمينات أن تجري تصنيفات تختلف عن التصنيفات المقترحة، وتذكر معلومات عن هذه التصنيفات التي تم القيام بها في ملحقات القوائم المالية. (النظام المحاسبي المالي، الجزائر، 2009، ص 59)

ب-الأصول المالية الجارية: وتمثل الأسهم والسندات وكل الأدوات المالية الأخرى التي تمت حيازتها بنية التنازل عليها في الأجل القصير (المضاربة)، أو متى تحققت فرصة تحقيق ربح من عملية التنازل، وتسجل مثل هذه الأصول في الحساب 50 القيم المنقولة للتوظيف كما تسجل مشتقات الأدوات المالية في الحساب 52. (بن ربيع، 2013، ص 90)

1-2-تصنيف النظام المحاسبي المالي(SCF) للأدوات المالية حسب مدونة الحسابات: أما التصنيف لأغراض المعالجة المحاسبية (الأولية واللاحقة) فجاء في أربعة أصناف تتماشى مع تصنيف المعايير المحاسبية الدولية، وهي كما يلي:

أ-أصول مالية تم اقتناءها بهدف تحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار قصيرة الأجل ومن أمثلتها:

- القيم المنقولة للتوظيف تسجل في الحساب 50 ما عدا الحساب 509 (سندات التوظيف تسجل في الحساب 506، السندات مخولة لحقوق الملكية تسجل في الحساب 503)؛
- الأدوات المالية المشتقة ما لم تكن موجهة لأغراض التغطية وتسجل في حساب 52؛

ب-أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، ولها تاريخ استحقاق محدد، ولدى المؤسسة النية الصريحة والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها (HTM) باستثناء الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (HFT) والأصول المالية المصنفة كأصول متاحة للبيع (AFS). ويسجل هذا الصنف من الأصول في الحساب 272 السندات التي تمثل حق الدين.

ج-القروض والذمم التي أصدرتها المؤسسة وهي أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وغير مقيدة في سوق نشط، ومن أمثلتها ديون الزبائن وغيرها من ديون الاستغلال التي تسجل في الحساب 41، القروض الممنوحة من طرف المؤسسة (كالقروض الممنوحة للعمال أو المؤسسات الأخرى) والتي تسجل في الحساب 274، الودائع والكفالات المدفوعة والتي تسجل في الحساب 275.

د-الأصول المالية غير المشتقة التي تم تصنيفها كأصول مالية متاحة للبيعأو الأصول المالية غير المصنفة ضمن الأصناف السابقة، ومن أمثلتها: السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة والتي تسجل في الحساب 273، السندات المثبتة الأخرى غير التابعة لنشاط المحفظة والتي تسجل في الحساب 271.

2-قياس الأدوات المالية وفق (SCF)

ونميز هنا بين القياس الأولي وبين القياس اللاحق للأدوات المالية:

2-1-القياس الأولي للأدوات المالية:

تدرج الأصول المالية في الحسابات عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بالقيمة العادلة بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك، ولكن توزيعات أرباح الأسهم والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل حيازة هذه الأصول المالية لا تندرج ضمن تكلفة حيازتها. (Tazdait, 2009, P 298)

أما الالتزامات المالية فتسجل أوليا عند تحصيلها بقيمتها الاسمية أو القيمة التي أصدرت بها، وفي حالة اختلاف سعر الإصدار عن القيمة الاسمية يسجل ذلك الفرق في حساب 169 علاوات تسديد السندات ، والحسابات المعنية هي حساب 163 الافتراضات السندية الأخرى، ويستعمل هذا الحساب في حالة حصول المؤسسة على قرض من مؤسسات أو أفراد آخرين ، أما في حالة حصولها على القرض من مؤسسات مالية فإنه يسجل في حساب 164 الاقتراضات لدى مؤسسات القرض .

2-2-القياس اللاحق للأدوات المالية: يمكن تلخيصه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: القياس اللاحق للأدوات المالية حسب النظام المحاسبي المالي(SCF)

فئة تصنيف الأداة المالية	القياس اللاحق
الأصول المالية المتاحة للبيع (AFS)	القيمة العادلة مطروحا منها أي مخصص لتدني قيمتها.ويحمل الفارق للأموال الخاصة في الحساب 104 فارق التقييم.
الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة(HFT)	القيمة العادلة. و يحمل الفارق لنتيجة الدورة.
الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها (HTM)، القروض والحقوق.	التكلفة المهتلكة، وتخضع لفحص تدني القيمة.

Source: Ministère des Finances – Conseil National de la Comptabilité, Note méthodologique de première application du système comptable financier ‘‘SCF’’, Les actifs et passif financiers, 07/06/2011, P.4, disponible sur le site : www.cnc.dz.

كما يمكن تلخيص تصنيف وتقييم الأدوات المالية حسب (**SCF**) في الجدول الآتي:

الجدول رقم 08: تصنيف وتقييم الأدوات المالية حسب النظام المحاسبي المالي(SCF)

الأداة المالية	التصنيف	التقييم الأولي	التقييم عند نهاية الدورة
سندات المساهمة غير المجمعة التي سيتم التنازل عنها لاحقا	سندات متاحة للبيع	تكلفة الحيازة، مع إضافة مصاريف البنك والوساطة.	بالقيمة العادلة، مع تسجيل الفرق في الأموال الخاصة، بالإضافة إلى اختبار تدني القيمة.
السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة	سندات متاحة للبيع	تكلفة الحيازة، مع إضافة مصاريف البنك والوساطة.	بالقيمة العادلة، مع تسجيل الفرق في الأموال الخاصة، بالإضافة إلى اختبار تدني القيمة.
السندات المثبتة	سندات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	تكلفة الحيازة، مع إضافة مصاريف البنك والوساطة.	التكلفة المهتلكة، بالإضافة إلى اختبار تدني القيمة.
سندات المساهمة المجمعة غير الموجهة للبيع	/	تكلفة الحيازة، مع إضافة مصاريف البنك والوساطة.	تكلفة الحيازة، بالإضافة إلى اختبار تدني القيمة.
القروض والحسابات المدينة	القروض والحسابات المدينة	تكلفة الحيازة، مع إضافة مصاريف البنك والوساطة.	التكلفة المهتلكة، بالإضافة إلى اختبار تدني القيمة.
القيم المنقولة للتوظيف	أصول مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	تكلفة الحيازة، مع إضافة مصاريف البنك والوساطة.	بالقيمة العادلة مع تسجيل الفرق في نتيجة الدورة.

Source: Ministère des Finances – Conseil National de la Comptabilité, Note méthodologique de première application du système comptable financier ‘‘SCF’’, Les actifs et passif financiers, 07/06/2011, P.4, disponible sur le site : www.cnc.dz.

إن النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية (نسخة 2004) ومنذ سنه في 2007 ودخوله حيز التطبيق في 2010 لم يعرف أي تحديث، وهو حاليا يواجه عدة انتقادات وصعوبات عند تطبيقه، ومن بينها الشق المتعلق بالأدوات المالية، لذلك يتعين على هيئة التوحيد المحاسبي في بلادنا la Commission de Normalisation des Pratiques Comptables et des Diligences Professionnelles تحديث ومواءمة (SCF) وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) الأدوات المالية خصوصا ما يتعلق بالتصنيف الجديد للأدوات المالية ومحدداته (اختباري نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية)، إلغاء متطلبات تقييم خسارة القيمة لاستثمارات الأسهم، الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة لخسارة القيمة للقروض والذمم المدينة، إضافة إلى محاسبة التحوط. وأيضا وفقا التعديلات الناتجة عنه على متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار (IFRS 7) الأدوات المالية الافصاح وذلك في سبيل تعزيز الافصاح والقياس والعرض العادل للقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية (وخصوصا المؤسسات المالية).

خلاصة

طور مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على ثلاث مراحل ، ويتعامل بشكل منفصل مع تصنيف وقياس الأصول المالية والانخفاض في القيمة والتحوط. جوانب أخرى من معيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، مثل النطاق والاعتراف وإلغاء الاعتراف الأصول المالية ، مع بعض التعديلات فقط، حيث حل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 محل المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) الأدوات المالية – الاعتراف والقياس. وقد جاء هذا الاحلال للرد على الانتقادات التي مفادها أن معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) معقد للغاية وغير متوافق معه الطريقة التي تدير بها الكيانات أعمالها ومخاطرها، ولقد كان مجلس معايير المحاسبة الدولية ينوي إعادة النظر في معيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، الا ان الأزمة المالية في سنة 2008 جعلت هذا الأمر ضرورة قصوى. من خلال ما سبق التعرض إليه، فإنه يمكن ذكر أهم النتائج المتوصل إليها في الآتي:

– جاء المعيار الجديد (IFRS 9) ليحل المعيار القديم (IAS 39)، وذلك استجابة للانتقادات التي طالت هذا الأخير بأنه معيار معقد جدا، حيث كان مجلس (IASB) دائما يفكر في إعادة النظر فيه، غير أن الأزمة المالية لسنة 2008 جعلت من ذلك ضرورة ملحة،إذ هناك اقتناع بأن القواعد المحاسبية ساهمت على الأقل في عملية التعجيل والتصعيد من تفاقم الأزمة، وخلالها تم تحديد الاعتراف المتأخر بخسائر الائتمان على القروض وغيرها من الأدوات المالية باعتباره ضعفا في المعايير المحاسبية القائمة، لذلك تم توجيه جهود الهيئات المحاسبية نحو نقاط الضعف في النماذج المحاسبية السابقة، وهو ما أفضى فيما بعد إلى إصدار معيار جديد للأدوات المالية (IFRS 9) ليحل محل المعيار القديم.

– كانت الأصول المالية حسب متطلبات (IAS 39) تقاس بناء على التصنيف الأساسي الذي تختاره إدارة المؤسسة بغض النظر عن طبيعة الأصل المالي وتدفقاته النقدية. أي أنه بموجب المعيار القديم (IAS 39)، كانت كيفية تصنيف الأصول المالية (والتي تحدد بدورها حسب النية من إقتناء الأداة المالية) هي التي تحدد أساس قياسها، أما بموجب المعيار الجديد (IFRS 9) فإن العكس صحيح، أي أن الأساس الذي يتم به قياس الأصول المالية هو الذي يحدد طريقة تصنيفها.

– جاء المعيار (IFRS 9) ليتعامل مع ثلاثة أمور وهي التصنيف والقياس، خسارة القيمة وأيضا محاسبة التحوط. أما النواحي الأخرى للمعيار القديم (IAS 39) مثل نطاق المعيار، الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية فقد بقيت مع إحداث بعض التعديلات عليها.

–يتم تصنيف الأصول المالية حسب المعيار (IFRS 9) إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المتهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الأعمال الذي تدار به الأصول المالية (أي إستراتيجية المؤسسة المالية الموضوعة لإدارة الأصول المالية) وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

– قام المعيار الجديد (IFRS 9) بإلغاء متطلبات تقييم خسارة القيمة لاستثمارات الأسهم، وبالمقابل وضع نهجا جديد الخسارة القيمة للقروض والذمم المدينة وهو نموذج الخسار الائتمانية المتوقعة.

– هناك اختلاف في تصنيف النظام المحاسبي المالي (SCF) للأدوات المالية والتصنيف المعتمد في المعايير المحاسبية الدولية (IAS 39)، وحتى داخل النظام المحاسبي المالي نفسه بين تصنيف الميزانية ومدونة الحسابات، إلا أن التقييم والمعالجة المحاسبية للأدوات المالية تبقى مستمدة من المرجع الدولي (IAS 39).

– إشكالية تطبيق القيمة العادلة في الجزائر والتي هي أساس قياس وتصنيف الأدوات المالية كما رأينا، مرجعها غياب سوق مالية كفؤة توفر الدعامة الأساسية لتحديدها، ومن ثم اعتمادها في التسجيلات المحاسبية.

المراجع:

–بن ربيع حنيفة، حسياني عبد الحميد، صالحي بوعلام، (2013)، " الواضح في المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية IFRS/IAS "، الجزء الثاني، الطبعة الأولى،، منشورات كليك، الجزائر.

–بهاء غازي عرنوق، رشا حمادة، (2014)، أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول.

–تسعديت بوسبعين، (2017)، "الأدوات المالية وإشكالية تطبيق القيمة العادلة على ضوء النظام المحاسبي والمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04.

–خالد جمال الجعارات، (2016)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء الثاني، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

–صلاح علي أحمد محمد، محجوب عبد الله حامد، (2017)، "دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد التاسع، المجلد الأول.

–المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (2006)، كتاب ودليل، جون وايلي وأبنائه، المطابع المركزية، عمان، الأردن.

–النظام المحاسبي المالي، (2009)، ENAG EDITIONS ، الجزائر.

–Diploma in international Financial Reporting, (2017); BPP Learning Media, LTD, London.

–IFRS 9, financial instruments, understanding the basics, available on: www.pwc.com/ifrs9.

–Ministère des Finances – Conseil National de la Comptabilité, Note méthodologique de première application du système comptable financier ‘‘SCF’’, Les actifs et passif financiers, 07/06/2011, disponible sur le site : www.cnc.dz.

–Price Water House Coopers (PWC) LLP, (2009); IFRS manual of accounting -2009 Global guide to International Financial Reporting Standards, published by CCH a Wolters Kluwer business, South Asian Reprint Editions.

–Tazdait Ali, (2009); “Maitrise du système comptable financier en référence aux normes IFRS”, première édition, Edition ACG, Alger, Algérie.